

# الاستهتار بالفيروس ليس بطولة...

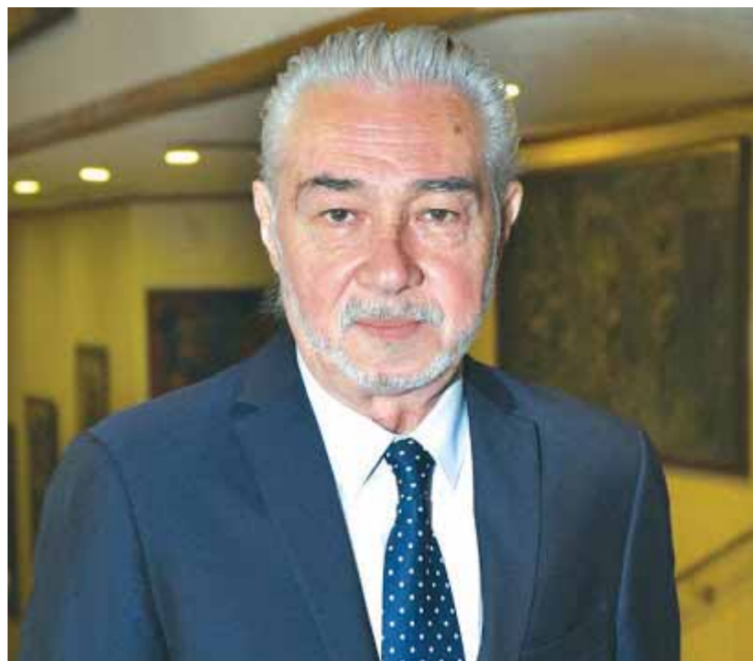
## البطولة الانتصار عليه بالابتعاد عنه



عدم إنسانية ووحشية دول الغرب حديث الشارع السوري مع مواصلة إجرائها القسرية رغم تسارع انتشار «كورونا»

# أنزور لـ«الوطن»: «أن الأوان لوضعها عند حدّها وإعادة ضبط المعايير الدولية»

موقف محمد



نائب رئيس مجلس الشعب نجدة إسماعيل أنزور (عن الإنترنت - أرشيف)

وسط تصاعد الاستياء الشعبي في الشارع السوري من مواصلة أميركا ودول أوروبية فرض إجراءاتها القسرية أحادية الجانب ضد سورية والسوريين رغم الانتشار المتسارع لفيروس «كورونا» في أغلب دول العالم، اعتبر نائب رئيس مجلس الشعب نجدة إسماعيل أنزور أن تلك الدول بذلك «تظهر المزيد من انعدام إنسانيتها بالكمال»، مشدداً على أنه «أن الأوان لوضع هذه الدول عند حدّها وإعادة ضبط المعايير الدولية، إن كان بخصوص الجائحة أو بخصوص كل ما هو خارج عن القانون الدولي».

ومنذ بدء الحكومة باتخاذ الإجراءات الوقائية والتدابير الاحترازية اللازمة لمواجهة التداعيات القائمة والمحتملة لانتشار فيروس «كورونا»، وتحسين بنية السلامة العامة، باتت الأغلبية العظمى من السوريين وخلال الأحاديث الجانبية أو أمام الأقران ومؤسسات توزيع المواد الغذائية تعرب عن استيائها وامتعضها واستهجانها من مواصلة أميركا ودول غربية أخرى فرض إجراءاتها القسرية أحادية الجانب ضد سورية والسوريين على الرغم من الانتشار المتسارع للفيروس.

ويتمنا يصف البعض سلوك تلك الدول بـ«اللا إنساني والوحشي»، يعتبر آخرون أن «حكومات تلك الدول لا علاقة لها بشيء اسمه إنسانية أو بشرية وكل ما يهيم بها هو تنفيذ سياساتها وتحقيق مصالحها حتى لو تم إلقاء شعوب دولها كالعجزة».

بيدور نائب رئيس مجلس الشعب، وفي تصريح خاص بـ«الوطن»، قال: إن مواصلة

أميركا ودول أوروبية عديدة إجراءاتها القسرية أحادية الجانب ضد سورية والشعب السوري هي بالأصل غير قانونية وغير إنسانية، وهي قد ظلمت الشعب السوري وأثرت سلباً في رزقه وفي قدرته على الإنتاج وفي استعادة عافيته حيث تم تسييس هذا الحصار إلى أقصى وأقصى حدوده وقد أثر ذلك في البنية التحتية من حيث عدم قدرتنا على توليد الكهرباء بما

يؤثر في كل القطاعات بما فيها الاقتصادية وكذلك على القطاع الصحي وعلى تجهيزات البنى التحتية وكذلك المشافي... وأوضح أنزور، أنه في الوقت الراهن ومع اجتياح فيروس «كورونا» للعديد من الدول «تظهر هذه الدول المزيد من انعدام إنسانيتها بالكمال، ذلك مع مواصلة فرض حدوده وقد أثر ذلك في البنية التحتية من حيث عدم قدرتنا على توليد الكهرباء بما

### حسون يدعو السوريين للانضمام بتعليمات الحكومة لوقاية الوطن وأهله من الوباء

#### الوطن

دعا مفتي الجمهورية سماحة الشيخ أحمد بدر حسون السوريين إلى الانضمام بالتعليمات الحكومية لوقاية الوطن وأهله من الوباء، معتبراً أن ذلك هو واجب أخلاقي وطني إيماني شرعي... وأضاف حسون في بيان تلقى «الوطن» نسخة منه مخاطباً السوريين: «ندعوكم جميعاً إلى التزام البيوت قدر المستطاع وتجنب المخالطة وتقليل الأزدحام وذلك لمساعدة وزارة الصحة على وقاية هذا الوطن بفضل الله وجوده إبانته من هذا الوباء... وأعرب حسون عن يقينه بأن الله سيحفظ هذه الأرض ببركة رداء رسول الله صلى الله عليه وآله وصحبه «اللهم بارك لنا في شامنا ويمتنا» وبوعيكم وأخلاقكم والتزامكم.

وجرئوية خطيرة جداً لا يجوز تسييسها بأي حال من الأحوال لأنها سوف ترد على المحيطة... وفي هذا السياق، لفت نائب رئيس مجلس الشعب إلى تجربة البشرية القريبية كالذي حدث في الصين، مشيراً إلى أن الفيروس لم ينحصر بل امتد لاحتجاج العالم وينتشر الآن في أوروبا وأميركا وآسيا. وأوضح أنزور أننا كنا على الدوام نقول إن رعاية الإرهاب واستخدامه كأداة ضغط سياسي وإزالة الدول وقلب الأنظمة، هو نهج شرير يتماهى الآن مع واقع الإرهاب وهو أخطر بكثير من هذه الجائحة (كورونا) التي تحتاج العالم. ولفت أنزور إلى أن تلك الدول وبكل العجرفة والتكبر لا تقوم بمراجعة سياساتها فيما يتعلق بالحصار الجائر على سورية، ودابت على تجاوز القانون الدولي وكل المعايير الناظمة للعلاقة بينها، إلا أنها استمرت شريعة الغاب باسم حقوق الإنسان وقضت بذلك على أسس حق له وهو حق الحياة من خلال خلق ودعم الإرهاب والحصار وما هي تستمر دون أن تتأمل وتراجع هذه السياسات في هذه الجائحة الخطيرة. وشدد أنزور على أنه «أن الأوان لوضع هذه الدول عند حدّها وإعادة ضبط المعايير الدولية إن كان بخصوص الجائحة أو بخصوص كل ما هو خارج عن القانون الدولي بما في ذلك التدخل بالشان السيادة للدول وأولها سورية التي منذ قرابة التسع سنوات وهي تخوض حرباً ضد الإرهاب بكل أشكاله بما في ذلك إرهاب الدولة التي تخوضها الولايات المتحدة وأداتها في المنطقة... إسرائيل».

## وضعهم هش بمواجهة الوباء في أوروبا وتحذيرات من «كارثة» صحية في اليونان

# مفوضية اللاجئين: لا إصابات بـ«كورونا» بين اللاجئين في لبنان

إكالات

بينما يعيش المهاجرون في أوروبا ومن ضمنهم المهاجرون السوريون في وضع هش في مواجهة فيروس كورونا المستجد وسط تحذيرات من حدوث «كارثة» صحية في اليونان، أكدت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عدم وجود أي إصابات بالفيروس بين المهاجرين السوريين في لبنان حتى الآن.

وقالت مسؤولة العلاقات الخارجية بالمفوضية ليزا أبو خالد، في بيان، نقلته وكالة «سبوتنيك»: «إلى الآن لم نقتل أي إصابة بين اللاجئين بمرض كورونا المستجد». وأضافت: على الرغم من ذلك، شهدت المفوضية تدهيراً الوقائية وإجراءات

الاستجابة لمعالجة صحة اللاجئين والعاملين بالمجال الإنساني في أنحاء البلاد. وفي سياق متصل، ذكرت وكالة «أف ب»، أن المهاجرين في أوروبا في وضع هش بمواجهة وباء كورونا مع تعليق برامج استقبالهم وإجراءات منح اللجوء وفرض الحجر الصحي. ولفتت الوكالة إلى أنه عندما توجه المهجر السوري محمود عجولي إلى الإدارة المكلفة شؤون الأجانب في برلين للحصول على تصريح إقامته الجديد، وجد الأبواب مغلقة. ونقلت الوكالة عن الشاب المهجر في ألمانيا منذ خمس سنوات ولا يملك من وثائق الهوية سوى ورقة مؤقتة قوله: «كان لدي موعد في الإدارة»، مضيفاً: «ليس لدي أي فكرة ولا أي معلومات».

وأشارت الوكالة إلى توقف العمل بشكل شبه كامل تقريباً في الإدارات الحكومية المختصة للمهجرين في ألمانيا، ونقلت عن وزارة الداخلية الألمانية أن بعض المقابلات التي تشكل عنصراً أساسياً في إجراءات منح اللجوء، تم تعليقها. ولفتت الوكالة إلى أنه تم كذلك الحد من تقديم طلبات اللجوء، وأصبح الأمر غير ممكن ما لم يخضع مقدم الطلب لتحليل يثبت عدم إصابته بكورونا بعد ١٤ يوماً في حجر صحي، في وقت جمعت ألمانيا برامجها الإنسانية لاستقبال اللاجئين القادمين من تركيا ولبنان بعدما كانت تعهدت بالنقل هذه المجموعة الهشة، إذ إنه لا يمكنهم العيش بمسافات تفصل بينهم في غرف صغيرة وحمات ومطابخ مشتركة. وحذر انطون نير من المنظمة غير الحكومية

بما أن الاتحاد الأوروبي أغلق حدوده الخارجية لثلاثين يوماً، وهذا ما دفع مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين إلى التذكير بأن ذلك يجب ألا يجرم طالبي اللجوء من الحصول على ملاذ أو يدفعهم إلى العودة من حيث أتوا. ووفق الوكالة، فقد أدى هذا الوضع المشوش إلى صدامات في مركز يضم ٥٣٣ مهاجراً في الحجر في سول شرق ألمانيا، ما اضطر السلطات لنشر مئتي شرطي وإرسال ٢٢ شخصاً إلى سجن قديم للقضية. ولفتت إلى أن المتطوعين والمنظمات غير الحكومية يشعرون بالقلق من التحلي عن هذه المجموعة الهشة، إذ إنه لا يمكنهم العيش بمسافات تفصل بينهم في غرف صغيرة وحمات ومطابخ مشتركة. وحذر انطون نير من المنظمة غير الحكومية

«أوتوبيا ٥٦»، من أنه «إذا انتشر الفيروس في مخيم ما فستحدث كارثة...». وقال النائب الأوروبي عن دعاة حماية البيئة الألماني إريك ماركارث: إنه في اليونان حيث يقيم عشرات الآلاف من الأشخاص في مخيمات محرومة من الشروط الصحية الأساسية، بلوح خطر «كارثة» صحية. لكن المنظمة الألمانية غير الحكومية «بر-أزيل» تدعو إلى «تضامن أوروبي» لاستقبال المهاجرين العالقين في الجزر اليونانية وبينهم «عشرة آلاف قاصر»، وفق الوكالة. وأكدت برلين من جديد التزامها بالنقل بعدد من أطفال بنوي الاتحاد الأوروبي وإجلاءهم من المخيمات. ولجذب انتشار المرض، فرضت أثينا قيوداً على حرية تنقل المهاجرين في جزر بحر إيجه، حسب الوكالة.

## قولاً واحداً

### سورية في عالم مختلف

مازن بلال

يصعب تمييز الحدث المحلي، فكارثة الوباء التي كسرت كل المقاييس السياسية ألغت الأولويات، ورسمت عالماً من وحى الصراعات التي تركز اليوم على قوة مختلفة، فالنظام الدولي المضطرب يتركز اليوم داخل المختبرات، ويتشكل على إيقاع العلوم أكثر من أي وقت مضى، وعند هذا الحد تصبح الدول أرقاماً لأعداد الضحايا، وتغدو سورية وسط هذه الخريطة محطة لمراجعة ذاتية فقط، فلا أحد قادر اليوم على النظر إليها ضمن لحظة من الصراع غير المسبوق لتسجيل نقطة قوة خارج ميدان القوة التقليدية.

سيواجه السوريون بعد أزمة كورونا واقعاً مختلفاً وذلك بغض النظر عن مجريات موازين القوى القائمة حالياً، فالحرب مع هذا الوباء تشكل فزراً للمخططات السياسية، وتقوم بإنهاء الدول والمؤسسات غير القادرة على مجاراة التنافس القائم، ولحظات المواجهة القادمة ستكون مع الفجوة التي دفعها الواقع الدولي إلى الواجهة، فمشاكل الدول التقليدية كتكتسب الآن سمات مختلفة، وحتى نستطيع قراءة ما يجري فإننا أمام أمرين:

الأول هو الإنهك الدولي نتيجة «الكارثة» التي تضرب العالم، وهي ليست وباء فقط بل متوالية من الأزمات التي سيفرضها الوباء، والأقل إنهاكا هو القادر على التعامل مع جديد مع الواقع الدولي، والأزمة السورية ليست استثناء ضمن هذا الظرف، فالتحدي القادم بالنسبة لنا هو القدرة على قراءة التحولات الممكنة التي ربما تؤجل أي حسم سياسي للموضوع السوري.

الأمر الثاني يرتبط بالصراع الدائر، فبغض النظر عن تفاصيله الإعلامية التي تظهر عبر الظهور اليومي للرؤساء في مختلف أنحاء العالم، لكنه في العمق اختبار للأظمة السياسية على مستوى التحكم بالكرارث، فنحن نواجه أنماطاً مختلفة ابتداء من الصين وانتهاء بالولايات المتحدة، والمهم أن هذا الاختبار سيقيم توازنات مختلفة لم تتضح حتى اللحظة، وفي المقابل قدم صورة استثنائية لحالة «التحرف» التي يمكن أن تمارسها أعرق الديمقراطية، فمن كان يجرى على وسم فيروس أو مرض بجسمية معينة (الفيروس الصيني).. هذا النوع من الخطاب لا يختلف عن الأدبيات التي ظهرت قبل الحرب العالمية الثانية.

الواقع السوري سيواجه حالة «الاستيحاء» التي فتحتها الصراع مع الوباء، فبعض السياسات الدولية غير قادرة على تقبل عالم أوسع باحتياجاته من ضرورات السوق والصراع على أسهم الشركات، والمؤسف أن الصراع بين النمطين هو خارج قدرتنا كسوريين، فما بين النموذجين الأمريكي والصيني لا يوجد هوامش لن لا يمتلك المقارعة بالعلم وبالذكاء الصناعي وبيضاء السياسات على علوم المعطيات (Data science) وأنتزيت الأشياء (IoT).

ليس جديداً أن تدخل كل العلوم داخل الصراع، فالأزمة السورية تم رسمها وفق هذه العلوم، لكن المختلف اليوم أن العالم يتم فرزها من جديد وفق هذه المعطيات، وربما تصبح المساحة أضيق أماناً لوضع خياراتها ليس للأزمة السورية بل لمستقبل الأجيال ولأي مشروع فكري وسياسي نحاول بلورته، فعالمنا أصبح قائماً على «الشك» و«اللايقين»، والسياسة باتت في القدرة على كسر الاحتمالات للوصول إلى الاستقرار.

علينا مراجعة الأزمة السورية من جديد، وقراءة المعطيات الدولية من زاوية تأخذ بعين الاعتبار الممكنات التي تنقلص بسرعة، وتلقي الهامش للتحرك بأماناً، فالأزمة السورية ستتحوّل على مستوى النظر إليها حتى ولو استمرت الآليات السياسية القديمة قائمة، لأن رؤية العالم تتبدل بأسرع من تحركنا.. السياسة تصبح ظلًا يتسرع مع الرؤيا الجديدة ليستوعب احتمالات لم يكن أحد يتوقعها.

# سوريون يطالبون المجتمع الدولي برفع الإجراءات القسرية الغربية بالفعل وليس بالخطابات

قصي أحمد الحمد

يواصل السوريون بمختلف أطرافهم ومكوناتهم التنديد بالإجراءات القسرية أحادية الجانب التي تفرضها أميركا ودول غربية ضد سورية، ومواصلة ذلك في ظل انتشار وباء كورونا، مطالبين المجتمع الدولي بضرورة رفعها بالفعل وليس بالخطابات لأنها من الأساس غير قانونية وتعتبر جريمة كبرى بحق الإنسانية. وفي تصريحه لـ«الوطن»، عضو مجلس الشعب، حسين حسون، أوضح أن العقوبات الاقتصادية المفروضة على سورية، هي إجراءات قسرية أحادية الجانب مفروضة من قبل أميركا ودول أوروبية بهدف إخضاع سورية وحرقها عن مسارها ونهبها وإجبارها على التنازل عن حقوقها وثوابتها الوطنية.

وأضاف: «لكنهم خسوا لن يتألموا منا إلا الصمود والتصدي وتحقيق النصر عاجلاً أو آجلاً، لافتاً إلى أن عمل تلك الدول يدل على إجرامهم القذر بحق الدول والشعوب الراضة للهيمنة الغربية، ومنها سورية والسوريين. وطلب حسون المجتمع الدولي التدخل الفوري والعاجل والضغط على هذه الدول لرفع تلك الإجراءات المفروضة على سورية لأنها في الأساس غير قانونية، ومن ثم إننا نمن في ظروف صعبة ومعقدة في ظل انتشار وباء كورونا في دول العالم والذي صمد الكثير من الأرواح البشرية

وأشار حسون إلى أن هذه الإجراءات شملت الشركات والمصارف والنقل والنظ والأغذية والأدوية وحتى الأشخاص والمؤسسات، لافتاً إلى أنها حظرت على الدول الأخرى التي تتعامل مع سورية، أن تتعامل معها، وأضاف ذلك بالعمل الإجرامي الموصوف، ومؤكداً أن الشعب السوري سيصمد وستصمد ولن يستسلم. واعتبر مدير المؤسسة السورية للتجارة أحمد نجم، في تصريحه مماثل لـ«الوطن»، أن الإجراءات القسرية المفروضة

وأشار حسون إلى أن هذه الإجراءات شملت الشركات والمصارف والنقل والنظ والأغذية والأدوية وحتى الأشخاص والمؤسسات، لافتاً إلى أنها حظرت على الدول الأخرى التي تتعامل مع سورية، أن تتعامل معها، وأضاف ذلك بالعمل الإجرامي الموصوف، ومؤكداً أن الشعب السوري سيصمد وستصمد ولن يستسلم. واعتبر مدير المؤسسة السورية للتجارة أحمد نجم، في تصريحه مماثل لـ«الوطن»، أن الإجراءات القسرية المفروضة

وأشار حسون إلى أن هذه الإجراءات شملت الشركات والمصارف والنقل والنظ والأغذية والأدوية وحتى الأشخاص والمؤسسات، لافتاً إلى أنها حظرت على الدول الأخرى التي تتعامل مع سورية، أن تتعامل معها، وأضاف ذلك بالعمل الإجرامي الموصوف، ومؤكداً أن الشعب السوري سيصمد وستصمد ولن يستسلم. واعتبر مدير المؤسسة السورية للتجارة أحمد نجم، في تصريحه مماثل لـ«الوطن»، أن الإجراءات القسرية المفروضة

## «الخارجية» تتخذ إجراءات عدة في إطار التصدي للفيروس

إكالات

أصدرت وزارة الخارجية والمغتربين أمس قراراً في إطار الإجراءات الحكومية للتصدي لفيروس كورونا المستجد يتضمن إيقاف الدوام الإداري في الإدارة المركزية للوزارة بمشرف واختصار الوجود في الإدارات على المناوبين المحددين من قبل مديري الإدارات لضمان معالجة الحالات المستعجلة والطارئة. وحسب القرار الذي نشرته وكالة «سانا»، يستمر المناوبون في الإدارة القنصلية باستقبال الوثائق المتعلقة بالوكالات المنظمة خارج سورية والمعدة للاستعمال في سورية وكذلك الفواتير التجارية حصراً.

وتضمن القرار إيقاف العمل بالمكاتب القنصلية في المحافظات باستثناء المكتب القنصلي في اللاذقية لاستقبال المعاملات المتعلقة بالفواتير التجارية حصراً واقتصار العمل في سفارات الجمهورية العربية السورية وقنصلياتها على معالجة الحالات الطارئة. وأشارت الوزارة إلى أن العمل بهذه الإجراءات يبدأ اعتباراً من صباح اليوم الأحد ٢٢/٣/٢٠٢٠ وحتى إشعار آخر، مؤكدة أن العاملين في الوزارة وسفارات وقنصليات سورية في الخارج وحال زوال الظروف الاستثنائية المتعلقة بمرض كورونا سيضاعفون الجهود من أجل الاستجابة لطلبات المواطنين وإنجاز معاملاتهم بالكفاءة والسرعة المعهودة.

الإجراءات القسرية الجائرة إذا استمرت أكثر، لافتاً إلى الأضرار التي تنعكس على الأطفال الذين لا ذنب لهم. من جهته، شدد الأستاذ في جامعة حلب، مصطفى أفيوني، لـ«الوطن» على أن رفع الإجراءات القسرية عن الشعب السوري، ضرورة حتمية، وخاصة في ظل الظروف الحالية والتي تعود بالآثر السيئ على كل مواطن في سورية وعلى العالم أيضاً. كما شدد أفيوني على أن رفع هذه العقوبات يجب

بأسرع وقت ممكن ليتم معالجة كافة المواضيع وخاصة موضوع الوقاية من انتشار فيروس كورونا الذي يضرب العالم كله. وقال أفيوني: «الحقيقة نحن في سورية عانينا كثيراً من العقوبات الاقتصادية، ولولا البنية التحتية القوية الموجودة في سورية كانت المعاناة أشد»، لافتاً إلى أنه من خلال «صمود الشعب السوري ومن وراءه الجيش العربي السوري استطعنا التغلب عليها». وأشار إلى أن بقاء الإجراءات القسرية يؤثر على كل القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والخدمية والصحية، مؤكداً على ضرورة أن تتعاون جميعاً كسوريين لرفع صوتنا عالياً في وجه كل من فرض هذه الإجراءات ومن وقف معها «ونقول كفى عقوبات على سورية ويجب أن يتمتع هذا البلد بحقوقه»، مطالباً كل المعنيين في العالم بالتدخل لرفع هذه الإجراءات عن سورية بدءاً من مجلس الأمن وهيئة الأمم المتحدة وكل الجمعيات والمؤسسات الحكومية والأهلية. وقال الطبيب عبد الكريم الناصر، لـ«الوطن»: «حقيقة كورونا هو وباء لا نستطيع حكومة أو جماعة بمفردها السيطرة عليه لذا نحتاج من أجل مواجهته لتعاون بين الحكومات والدول والشعوب جميعها»، مشيراً إلى أن الإجراءات القسرية الظالمة تسببت بنقص كبير بالموارد الغذائية والدوائية في سورية، مطالباً

برفع هذه الإجراءات والمساعدة في رفع سوية القطاع الصحي منعاً لانتشار الفيروسات وخاصة كورونا. وبين أفيوني، أن رفع هذه الإجراءات هو حق للدولة السورية والشعب السوري، وخاصة في هذه الفترة التي تقوم به الحكومة السورية بكل ما لديها من إمكانيات للحلول دون انتشار الوباء، في وقت عانت دول كبرى منه وعجزت عن مكافحته. من جهته المهندس أحمد مطر، قال لـ«الوطن»: «رسلتنا للأمم المتحدة في بضرورة رفع كافة العقوبات المفروضة على سورية بالفعل وليس بالخطابات وخاصة أننا نمر في محنة عالمية كحافة هذه الوباء العالمي»، معتبراً أن محاربة الشعوب في اقتصادها وغذائها يزيد في نقشي الوباء وزيادة المعاناة، ومشيراً إلى ضرورة النظر باحتياجات الناس الاقتصادية لتخفيف عنهم، وموضحاً أن ذلك من مبادئ الأمم المتحدة في مساعدة الشعوب إنسانياً واقتصادياً وليس بالضغط والإملاء القسرية لغير وإفكار الشعوب.